

## شرح الزركشي على مختصر الخرقى

@ 130 @ فيقطع الذمي بسرقة مال المسلم ، وكذلك يقطع المسلم بالسرقة من مال الذمي . .  
أما الحربى الذى لا أمان له فلا يقطع المسلم بالسرقة من ماله ، ولا هو بسرقة مال المسلم ، فإن كان له أمان قطع المسلم بسرقة ماله . .

وهل يقطع هو بسرقة مال المسلم ؟ فيه وجهان أصحهما يقطع ، والثانى وهو اختيار ابن حامد : لا يقطع ، ويدخل فى العبد العبد الآبق ، وذلك لعموم ما تقدم ، ويؤيدّه قصة ابن عمر . .  
3186 أمّا ما رواه الدارقطنى عن ابن عباس ، قال : قال رسول الله ﷺ : ( ليس على العبد الآبق إذا سرق قطع ، ولا على الذمي ) فقال : الصواب أنه موقوف ، والله أعلم . .

قال : ويقطع السارق وإن وهبت له السرقة بعد إخراجها . .  
3187 ش : لما روي عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال : ( تعافوا الحدود فيما بينكم ، فما بلغني من حد فقد وجب ) رواه النسائي وأبو داود . .

3188 وعن صفوان بن أمية قال : كنت نائماً في المسجد على خميصة لي ، ثمن ثلاثين درهماً ، فجاء رجل فاختمها مني ، فأخذ الرجل فأتي به النبي ، فأمر رسول الله ﷺ به ليقطع ، فأتيته فقلت : تقطعه من أجل ثلاثين درهماً ، أنا أبيعته وأنسيه ثمنها . قال : ( فهلا كان قبل أن تأتيه به ) ، زاد في أخرى : إنني قد وهبتها له . . . رواه النسائي ، وهذا يدل على أن ملك العين المسروقة بعد الرفع إلى الحاكم لا يؤثر ، بخلاف ما قبله . وكذلك قيد أبو محمد المسألة بل وزاد : والمطالبة بها ؛ وإن كان كلام الخرقى مطلقاً . وقوله : بعد إخراجها يحترز عما لو وهبت له السرقة قبل إخراجها ، فإنه لا قطع قطعاً والله أعلم . .

قال : ولو أخرجها وقيمتها ثلاثة دراهم ، فلم يقطع حتى نقصت قيمتها قطع . .  
ش : اعتباراً بحال الإخراج ، لأنه به كمل السبب ، ولعموم : 19 ( { والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما } ) والله أعلم . .

قال : وإذا قطع فإن كانت السرقة قائمة ردت إلى مالكها . .  
ش : هذا اتفاق وجماع الحمد ، لأنها عين ماله ، ولا مقتضى لنقله عنه والله أعلم . .  
قال : وإن كانت متلفة فعليه قيمتها ، موسراً كان أو معسراً . .